تغيّرات المنـــاخ وإدارة الميـــاه

د. عبد اللطيف جمال رشيد*

كانت التغيرات في المناخ سبباً في ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما نسبته ٦٠ درجة مئوية، خلال القرن العشرين "الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠١"، والتوقعات تفيد بأن هذه الزيادة سوف تتجاوز حدود ١،٤ إلى ٥،٨ درجة مئوية عام ٢١٠٠، معتمدةً بذلك على مستوى الاحتراق الذي ينجم عن الوقود المستخرج من الأرض، وأكثر هذه الزيادة في الارتفاع سيكون بسبب زيادة كتل الغازات المركّزة التي تنطلق من البيوت الزجاجية "الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠٧".

بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة مابين ١ إلى ٢،٥ مئوية خلال عام ٢٠٣٠، فمن المتوقّع أنّ مليارات البشر وخاصّةً في الدول النامية سيواجهون التغييرات في نزول مياه الأمطار ونقصاً حاداً في المياه والجفاف والفيضان. ستؤثر هذه الأحداث في زيادة إفساد الأرض وفقدان الحياة عليها. وستؤثر تغيرات المناخ أيضاً في فصول النمو وإنتاج المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية وأمن الطاقة.

وبذلك تكون هذه التغييرات في المناخ ذات تأثير مباشر على المجتمعات غير الحصينة ولكن هذاً التأثير سواءً كان موجوداً أم غير موجود فلا تزال هناك تحديات أكثر قسوة ذات صلة بالأمن الغذائي والصحّة والفقر.

إنّ تغييرات المناخ الحساسة هي بمثابة قضايا بيئية هامّة وتشكّل تهديدات جدّية للشعوب الفقيرة وغير الحصينة على امتداد العالم وتجلب المخاطر الكبيرة مثل نقص الطعام وانعدام الأمن والأمراض جاعلةً السكان في مخاطر واسعة من حيث الصحّة وسبل العيش وبهذه الحالة تكون المجاعة في العالم قد ارتفعت لتشمل أكثر بكثير من مليار إنسان.

ومن الضروري أنْ يكون تغير المناخ دافعاً آخر لإدارة الأرض والبيئة وتقديم الطرق للوصول إلى القوانين ذات الصلة بنصوص "اتفاقية مكافحة التصحّر وإحصاءاتها...الخ" وتعزيز سبل الحياة وإدامة الإنتاج لمواجهة الجوع، أمّا بخصوص منطقتنا والشرق الأدنى الذي يتكوّن من ٣٢ بلداً في وسط وغرب آسيا وشمال أفريقيا، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة (حسب تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) نُشرَ عام ٢٠٠٥)، أكثر من ٧٢٠ مليون شخص موزّعون بشكل متفاوت بين بلد وآخر، كما هو الحال بين بعض الأقطار التي يبلغ عدد نفوس أحدها حوالي نصف مليون نسمة بينما يبلغ عدد نفوس دول أخرى أكثر من ١٧٠ مليون نسمة.

وتعتبر منطقة الشرق الأدنى أكثر مناطق العالم نقصاً في المياه، ففي تقرير آخر لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) نشرَ عام ٢٠٠٧ ذكر أنّ مستوى المياه للشخص الواحد عام ٢٠٠٥ بلغ ١،٧٠٠ م٣، مقارنة مع النسبة العالمية لحاجة الفرد من المياه وهي حوالي ٨،٥٠٠ م٣، أمّا في منطقتنا فكميات المياه للفرد قليلة وتتراوح ما بين ٨ م٣ إلى ما يقارب ٧٠٠٠م٣ للفرد الواحد في بعض الحالات.

ويؤدي النقص في المياه المتوفرة إلى العجز الزراعي الذي يعرف بانخفاض وفرة التربة الرطبة تحت المستوى المطلوب للمحصول خلال كل مرحلة نمو مختلفة مؤدية إلى نتيجة إنماء ضعيفة في المحاصيل الزراعية.

تبدأ نتائج الجفاف الهيدرلوجي حين تبدأ النواقص في الترسّبات بخفض مصادر المياه الموجودة فوق الأرض والمياه الجوفية أيضاً. ويحدث هذا حين يكون هناك نقصٌ في مصادر المياه وخاصة الأمطار في ظروف اعتيادية أو في حالة نضوب المياه الجوفية.

وتكون تأثيرات المناخ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي مباشراً على النشاطات الإنسانية في مجالاتها المختلفة بفعل انخفاض معدلات هطول الأمطار والثلوج وما يتصل بها من وفرة المياه. وهذا واضح في المستوى المدروس للظروف المحيطة وخلال مرحلة زمنية واسعة.

أمّا بخصوص العراق فإن أحداث الجفاف – مثلاً– بين عامي ١٩٩٩–٢٠٠٠ وطبقاً لما جاء في تقييم الأمم المتحدة كانت هي الأسوأ خلال الخمسين عاماً الأخيرة "منظمة الأغذية والزراعة الدولية / فاو ٢٠٠٤" فسهْل الموصل والذي يسمى بـ (سلة خبز العراق) والذي يجهز ما يعدل ٧٠٪ من حبوب العراق لم يحصل سوى على نسبة ٢٠٪ من مياه الأمطار خلال هذه المرحلة وكذلك الحال بالنسبة الى نهري دجلة والفرات فقد انخفضت نسبة المياه فيهما الى نسبة ٢٠٪ من المستوى المطلوب. وقد ادّى هذا النقص في المياه الى خفض نسبة الإنتاج الزراعي وخاصة القمح والشعير والرز الى ٧٥٪ مقارنة مع السنوات السابقة.

كما أثّرت قلة الأمطار والثلوج إضافة الى سياسات بعض دول الجوار السلبية تجاه العراق في السنوات الأخيرة على انخفاض كمية المياه في نهري دجلة والفرات وتدهور نوعيتها في النهرين وكذلك في شط العرب والأهوار والأنهر والرافد الأخرى كما في منطقة خانقين وأماكن أخرى ما أدّى إلى نتائج كارثية على صعيد الإنتاج الزراعي والحيواني والحالة المعيشية.

التأثيرات المحتملة لتغيّر المناخ على الجفاف في الشرق الأدنى

لقد ادّى الجفاف الواسع نتيجة التغيرات المناخية في الشرق الأدنى بداية القرن الحادي والعشرين إلى آثار مباشرة على المواطنين وخاصّة في حياتهم المعيشية والبيئية.

تذكر التقارير العلمية أنّ عام ٢١٠٠ سيكون معدّل الكلفة ٢،٥٪ في المناطق المتأثرة بالتغير المناخي العالي كبعض الأجزاء من الشرق الأدنى وخاصّة الشرق الأوسط، بينما يكون معدّل الكلفة على أفريقيا والشرق الأوسط ما نسبته ٣،٥٪ متأثّرةً بالتغير المناخي.

ومن أجل درء خطر التغيرات المناخية والحد من خطورتها وآثارها السلبية على المنطقة بصورة خاصّة وأحوال القاطنين فيها من السكان، يجب القيام بسلسلة من الإجراءات الأساسية التي تساعد على الحد من نتائجها، وأهمها:

• الانتقال من التعامل مع الجفاف كحالة طارئة إلى خطة عمل طويلة الأمد والقيام بأعمال دائمة لتخفيف التأثيرات المضادة لهذه الظاهرة. ففي بعض البلدان المحدّدة يتوجب العمل على تبني عمل إداري وفني جاد في تطوير إستراتجيات وطنية لتسكين وتخفيف العجز ويأتي ذلك من خلال وضع برنامج عمل بيئي عالمي متطور كمواجهة أحداث المناخ العنيفة مثل الفيضانات والجفاف مثلاً، وتمكين المجتمعات من أجل التقليل من المخاطر التي ترافق هذه الأحداث.

• المساعدة أيضا على إقامة المشاريع التي تخص التغيرات المناخية والبيئية وتقوية الحكومات وجهود الجاهزية بمساعدة المنظمات العالمية والأمم المتحدة وبرنامج البيئة والتربية التابعة لها والمراكز العربية لدراسات المناطق والأراضي الجافة.

•قيام منظمات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والصناديق العربية زائداً الاتحاد الأوربي بدعم برامج معالجات وتخفيف تأثير الجفاف خاصة بالنشاط الوطني للدول التي تعاني منه، وذلك من خلال تجهيز المساعدات الغذائية لها وتساعد أيضاً في تزويد هذه البلدان بالخبرة والدراسات الخاصة بتأهيل المشاريع وإدارتها، إضافة إلى بعثات الخبراء ومجالات أخرى لتبادل المعلومات وتطوير الكفاءات لتطوير برامج التعاون المشتركة والنشاطات المفصلية والتي تؤدي إلى انسجام الخطط المرسومة في مواجهة الجفاف وتخفيفه بين الدول المتجاورة.

• إقامة الخطوط الدالّة لإسناد الدول في الاستعداد لبرامج عمل وطنية لتطوير فرص دعم مالي جديدة وتجهيز الخدمات التدريبية للكوادر الوطنية من أجل بناء القدرات الجاهزية لمواجهة الجفاف والأزمات المناخية.

• تجهيز وتدريب القدرات الوطنية على شبكة (Network) والمكننة في ما يخص الجفاف والتصحّر والتغيرات المناخية.

• تأسيس نظام إنذار مبكّر للفيضانات والكوارث المحتملة والجفاف والتصحّر، مثل العناصر الأساسية لخطط تخفيف آثار الجفاف والجاهزية لمواجهة هذه الأحداث.

• لفت الانتباه الى أحجام المخاطر الناجمة عن هذه الأحداث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال هيكلة خطط الاستعداد.

• شمول جميع قطاعات المجتمع بما فيها المنظمات غير الحكومية والمرأة والشباب لإقامة حملات توعية وتثقيف للوقف بوجه الأزمات الناجمة عن التغير المناخي مع التعريف بدور كل قطاع من المجتمع.

• توفير التسهيلات من أجل السماح بإيجاد قدرة ميكانيكية وفنية بإمكانها التعامل مع الحدث في المقاطعة أو الإقليم أو على المستويات الوطنية. وسوف يشمل هذا الإسناد في أعلى درجاته والاهتمام بالوقت في تحديد مقاييس تخفيف تأثير الجفاف الحاصل.

• تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا والبحث ذي الصلة بنشاطات تخفيف الجفاف وتأثيراته المناخية في ما يتعلق مثلاً بالتربية الحيوانية والأمراض والتكنولوجيا الحياتية ، بناء القدرات، وتطوير المصادر البشرية.

السيطرة على المياه عبر الحدود

أكثر ما يعقد الأمور هو أنّ أكثر سكان الأرض يعيشون في جزء يقدّر عدد الأنهار فيه بأكثر من ٣٠٠ نهر تشترك فيه دولتان أو أكثر وتغطي هذه الأحواض أكثر من ٤٥٪ من سطح الأرض، ومن بين ١٤٥ دولة تضم في أراضيها أحواض الأنهر الدولية تقع نصف أراضي (٩٢ دولة) منها على الأقل في أحواض الأنهر الدولية، وثلث هذه العدد أي خمسين دولة لها ٨٠٪ من أراضيها داخل أحواض الأنهر الدولية. وبإعطاء الدول المسيطرة الحق لنفسها لتطوير مصادر المياه الواقعة في أراضيها – دون أن تعير أي احترام للحدود السياسية الدولية– للمطالبة بحصّة ضرورية وعادلة من المياه للمجتمعات والقطاعات والدول الأخرى فإنّ احتمالات نشوب الصراعات حول المياه ستزداد.

انطلاق المياه خارج الحدود

وإشارةً إلى ما ذكر سابقاً بانّ الخطر الأكبر يكمن في هيمنة الدول على مصادر المياه والتي عادةً ما تكون هي الأقوى سياسياً أو اقتصادياً وذات إمكانية أقوى من دول المصب.

ومع ذلك نجد العديد من الدول تتصرّف بشكل أحادي "مدعيةً المصلحة القومية" حين يكونَ العمل لديها عند خطة مصادر المياه وكيفية إدارة العمل فيها، فعلى أيِّ شيء لا تتفق تلك الدول إذن؟

إن أكثر الدول تبالغ في الجدال حول كمية المياه ونموذج البنى التحتية في مكانٍ قد يؤثّر في كمية ووقت اطلاقات المياه.

وإنّ تعاون الدول حول نفس القضايا – مثل شكل الأحواض لتجنّب الأزمات والمكاسب المتبادلة وتبنّي بعض الجهات الفنية خطة إدارية حكيمة للأحواض بإمكانها ممارسة عمل تعاوني ومشاركة ذات فائدة كبيرة عبر عدد من المصالح المشتركة مثل:

• مشاركة منصفة وعادلة للأنهار خلال فترة الجفاف ووفرة المياه وفترة الزراعة مع مشاركة الخبرات في مواجهة الفيضان.

• التعاون في توليد الطاقة الهيدرليكية "محطات كهرباء".

• الإنذار المبكّر في حالة الفيضان وفي مرحلة الجفاف.

• التعاون في نظام الملاحة.

• السيطرة على السيول والترسبات ومفقودات أخرى.

• إدارة تلوّث البيئة في مياه المنطقة وكذلك العابرة للحدود.

• التعاون في إدارة الموارد المائية وأعمال التدريبات النهرية.

• تطبيق نصائح وإرشادات عالمية وتطبيق قوانين إدارة الموارد المائية.

وفي حالة وجود الأزمات المناخية سيكون من الضروري أن يكون هناك تعاون مشترك موسّع في استخدام المياه السطحية وعلى جميع الأصعدة.

أمّا بخصوص الشراكة في المياه السطحية والأنهر فيمكن تحكيمها من خلال ثلاثة معايير:

١– الحصول عل اتفاقيات حكيمة ومحكمة وعادلة بخصوص الشراكة في المياه بين الدول المتشاطئة والمتجاورة ويجب أنْ تكون اتفاقيات فعّالة وملزمة لجميع الأطراف.

٢– سوف تحسّن أو على الأقل لا تضر بالعلاقات بين الأطراف المعنية.

٣– ستوفر المعلومات الكاملة عن الخطط المستقبلية للبنى التحتيّة المقامة على مصادر المياه إضافة إلى الاتفاق حول الخطط التشغيلية وكمية الإطلاقات لتلك المنشآت.

■ المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية العراقية ووزير الموارد المائية السابق.

في الحاجة إلى أمريكا

د. فالح الحمراني★

يواجه العراق دولة وشعباً امتحاناً عسيراً وخياراً صعباً بشأن الموقف من بقاء القوات الأمريكية في أراضيه أو مطالبتها بالخروج. وانقسم شعب العراق إلى قسمين بين رافض لبقاء القوات الأمريكية / الأجنبية إلى مدى آخر أو الطلب بخروجها وفق الاتفاقية الموقعة بين الدولتين. ليس هناك اية غضاضة بأن الأطراف مستعدة للمضي قدماً بتنفيذ الاتفاقية روحاً وحرفاً، وهذا بالتأكيد من أخلاقيات الدول المعاصرة والمتحضرة: الإيفاء بالتزاماتها. باشرت الإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة إرسال إشارات الى شخصيات منها مغفلة الاسم لتبلغ بغداد بان واشنطن قد تعيد النظر في قضية بقاء المدربين، وحينها كما قال العديد من المراقبين فان عملية تدريب الجيش العراقي وتأهيله بما في ذلك على الأسلحة الأمريكية ستواجه صعوبات.

إن التعاطي مع مثل هذه القضية ينبغي أن يكون موضوعياً وواقعياً وليس من دوافع الانفعالات والمشاعر والحسابات البسيطة. ولاشك أن المشاعر الوطنية تحظى بالاعتزاز، وصيانة الاستقلال والسيادة من أولويات الوطنية الحقة، ولكنها قد تعرقل وتضبب رؤية الحقيقة والطريق الذي يصب بصالح العراق في المرحلة الحرجة الراهنة. ويجب التمييز بين المواقف الوطنية الصادقة وتلك التي تهدف الى تحقيق أهداف حزبية ضيقة أو شخصية أو تخدم أجندة أجنبية واضحة المعالم.

وقبل البت في القضية لابد من رسم الإجراءات وإيجاد الآليات لمواجهة التحديات التي تواجه بلدنا اليوم. إن ضعف مؤسسات القوة بأكملها قد يثير شهية الآخرين، وما أكثر الاعتداء علينا وحتى في عقر دورنا،واستفزازنا ونهب ثروانتا. ان الدول المجاورة راحت تغمط حقوقنا رامية بعرض الحائط مبادئ حسن الجوار والعلاقات الدينية والإنسانية والتاريخية العريقة التي تربط بين الشعوب وأنقصت حصتنا المشروعة من انهار أخذت أرضنا تسميتها منها وجففت أخرى روافدها، وأرسلت ثالثة غربان الموت لتزرعه في كل مكان لتلاحق الإنسان العراقي بأعمال إرهابية بشعة.إن الدول الضعيفة تاريخيا تلجأ في مثل هذه الظروف إلى الدول الأقوى تبحث عن الدعم والحماية لحين يشتد عودها. وعلينا كعراق البحث عن حلفاء وشركاء، مع الأسف لم ترشح التطورات احد دول الجوار او الخط الذي ما بعدها جغرافيا.

إن دول الاتحاد السوفياتي مثلا تدعو بإلحاح أمريكا ودول أوروبا القوية عسكريا واقتصاديا لتكثيف حضورها فيها عسكريا واقتصاديا وثقافيا لإنعاش وضعها. إن مثل هذا التعاون طبعا ينبغي ألا يعطي الفرصة للتجاوز على السيادة والقرار المستقل، وهذه مهمة الذي جرى انتخابه لإدارة الدولة وتوفير ضمانات حمايتها وتوفير ملتزمات الحياة الكريمة للمواطن، الناخب.

إن القرار يجب أن يكون عراقيا صرفا نابعا من الأولويات والاحتياجات ورصد المستقبل.

ولا يمكن تجاهل الهواجس التي تطرحها بعض الجهات من تداعيات وجود قوات أجنبية في أراضي البلد وكونها تهدد بتهميش السيادة والاستقلال. ولكن هناك شرائح واسعة لها هواجسها أيضاً من أن يلهم انسحاب آخر جندي أمريكي الخلايا الإرهابية النائمة وأولئك الذين ردعهم الوجود الأمريكي لينطلقوا من جديد للتنظير للعنف وركب موجته بالسر والعلن والقيام بحملة إرهابية جديدة بحجة التخلص من القوى التي يزعمون أنها جاءت على «دبابة أمريكية»، وتجدد حرب الشوارع بين مختلف الطوائف والأحزاب، وتفاقم العلاقات بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية وانتقال الاحتراب من مجاله السجالي السياسي إلى المواجهات المسلحة. الجميع يعد الآن لمثل هذا الانعطاف في تاريخ العراق الحديث. لهذا يجب أن يتمخض القرار عن تفكير هادئ وموضوعي ونزيه.

★ إعلامي من العراق مقيم في موسكو

كاريكاتير

■ عادل صبري

الإعلام المصري.. ومنطق "التاجر الخائب"

لينا مظلوم ★

يقف الإعلام على رأس هذه الأطراف التي أصابتها هذه الحالة.. مما جعل الاعلام ومعالجته للأحداث في ظروف بالغة الدقة تعيشها المنطقة العربية، في صدارة القضايا التي تطرح نفسها حاليا للجدل في المشهد المصري بحكم معايشتي لواقعه. بعد أن تتلمذنا في مدارس عمالقة الصحافة المصرية مثل "إحسان عبد القدوس" و "صلاح حافظ و"الأخوين مصطفى وعلي أمين".. إلى آخر هذه الأسماء.. نترحم الآن على حال الأعلام المصري وما انزلق إليه من سذاجة وفجاجة واكبت أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني.

المتابع للإعلام المصري المقروء والمرئي لا يملك سوى اعلان وفاة حرفية ومهنية الإعلام على يد من حولوا "مصر" التي يتشدقون بالتغزل فيها، إلى علبة "قهوة" أو "مربى" معروضة على رف "سوبر ماركت".. مجرد سلعة للمتاجرة.. بأي ثمن وأرخص أسلوب يتاجرون بها كي يرفعوا سعر بضاعتهم.. اما العواقب او الدور المقدس الذي رفع الإعلام الى مرتبة "السلطة الرابعة" والقوة المؤثرة في الرأي العام.. كل هذه اعتبارات أصبحت مفقودة من قاموس الإعلام المصري. بعد أن كانت الآمال معقودة على الإعلام في الانطلاق الى الأفاق الجديدة بعد حالة "مخاض" نقلته من صوت يمجد النظام السابق ورموزه الى إعلام مستنير يعي حجم ما قام به الشعب المصري ولفت إليه أنظار العالم بأسره... تحولت هذه "الجوهرة الثمينة" الى مجرد سلعة في يد "تاجر خائب".. مزاد الكل يسعى فيه لتحقيق أعلى الأرباح حتى وان كان الثمن النهش في الجسد المريض بترهلات وآفات ٣٠ عاما. رغم أن السباق المحموم احد أبجديات الإعلام الا انه تحول في مصر من السعي لتقديم "قيمة" للمتلقي إلى ممارسات ساذجة ومراهقة إعلامية عجزت عن التفرقة بين مشروعية حرية التعبير وبين اللهو بمقدرات وطن يمر بظروف استثنائية.. وكل الأطراف التي ضحت عند قبول أمور إدارته تحاول – رغم حالة الارتباك العام- الوصول به إلى برّ آمان. الأمثلة منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني لا تنقطع.. والا كيف نفسر حالة "الهوس" الإعلامي التي انتابت كل القنوات الفضائية والمطبوعات المصرية في وقت واحد ودفعتها للتكالب والاحتفاء بشخص مثل "عبود الزمر" – أحد اخطر المحكومين في قضية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات- فور إطلاق سراحه من السجن وكأنه "صلاح الدين" محرر القدس! أما "البلطجية او "الشبيحة" فقد أصبحوا ضيوفا دائمين على القنوات الفضائية الخاصة.. والمصيبة أن مقدمي ومعدّي هذه البرامج من كبار صحافيين ورؤساء تحرير الصحف المستقلة او كما تطلق على نفسها "المعارضة".. والتي تتبارز عناوينها وموضوعاتها النيل من هيبة المجلس العسكري المصري وهو آخر حد بين مصر والفوضى الكاملة. المثير للدهشة ان حواري مع القائمين على هذه الصحف والقنوات حول خطورة التحريض على العداء بين الشعب والجيش مما يودي بمصر إلى نفق مظلم- في أخطر مرحلة سياسية تمر بها- لا يسفر سوى عن مبررات ساذجة لا تدرك عواقب الفوضى التي تدق على أبواب "أم الدنيا" التي تمارس عليها سلطتها الرابعة أقسى ألوان العقوق. نموذج آخر على القصور الفكري الذي لا تتجاوز نظرته الى المستقبل موضع القدم.. ترحيب بعض القائمين على الصحف المستقلة- والتي تفخر أنها تتبنى توجه ليبرالي علماني- بفكرة هيمنة جماعة الأخوان المسلمين والأحزاب السلفية على صنع القرار ومسار العملية السياسية في مصر.. وكأن منطقهم الذكوري عجز عن رؤية كارثة تعطيل نصف المجتمع العامل – وهي النسبة التي تمثلها المرأة المصرية- نتيجة لما تجهر به هذه الجماعات علنا عن رغبتها في تهميش دور المرأة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا... مع كل التهديدات الجادة والخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد المصري، مما يستنفر كل عناصره بدلا من تعطيل نصفه، وكانت إحدى النتائج الكارثية لهذا المسار موافقة لجنة تأسيس الأحزاب للمتهم "عبود الزمر" بتأسيس حزب سلفي رغم السابقة الجنائية في تاريخه. والأغرب مع كل المحاولات المنظمة التي تبذلها هذه الجماعات للفوز بنصيب الأسد من "كعكة الثورة" إنهم لم يستطيعوا إنكار حقيقة كونهم آخر تجمع انضم الى حشود "ميدان التحرير" خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني.. وأول تجمع غادر الميدان! هكذا يتوالى مسلسل الانحدار الإعلامي في أمثلة صارخة يوميا.. وبدلا من أن يتولى دور "الصاروخ" الذي يقل مصر في رحلتها الى القمر.. اكتفى بتوصيلها إلى أقرب "سيرك".

كما تسطع شمس مشرقة تبدد ضباب سنين.. أخذ ضوء الثورات العربية أبصار وقلوب شعوبها وكل العالم. هذا "الربيع" الذي ولد من رحم المشاعر والأحاسيس النبيلة، بينما توارى دور العقل الحيوي عن المشهد السياسي، مما عرّض "الربيع" لرياح "العجاج" الملبد بكل أتربة الفوضى والتخبط والتسرع.

★ كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة